

الخصائص الشخصية والديمغرافية لدى مرتكبي جرائم القتل

The personal and demographic characteristics of the murder

ط.د/ غندور هاجر¹ أ.د/ معمر داود²¹ مخبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة عنابة hjoujou072@gmail.com² مخبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة عنابة daoudmaamar5@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2019/11/ 15 تاريخ القبول: 2019/11 /16 تاريخ النشر: 2019/11/30

Abstract:

Our current study aimed at addressing the crime of murder in Algerian society by highlighting some of the personal and demographic characteristics of the perpetrators of the murders through previous studies, as well as the stages in which the murder was dealt with, in addition to the statistical study of this crime. Through the reference to the tools used in the implementation of the crime and its relationship to the personal characteristics of the killer criminal, and finally to explain how the family, school, the media, the law, can play a role in combating and killing the crime.

Keywords: crime, criminal, murder, Personal characteristics, demographic characteristics

ملخص:

لقد هدفت دراستنا الحالية إلى معالجة جريمة القتل في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال إبراز بعض من الخصائص الشخصية والديمغرافية لمرتكبي جرائم القتل من خلال الدراسات السابقة وكذا الأبحاث التي عالجت فيها جريمة القتل، إضافة إلى الدراسة الإحصائية لهاته الجريمة وبالتحديد في مدينة عنابة كنموذج. مروراً بذلك بالإشارة على الأدوات المستخدمة في تنفيذ الجريمة وعلاقتها بالخصائص الشخصية للمجرم القاتل، وفي الأخير توضيح كيف بإمكان أن يكون للأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، القانون، دوراً في مكافحة جريمة القتل والتصدي لها.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، المجرم، القتل، الخصائص الشخصية، الخصائص الديمغرافية.

1. مقدمة:

تعد جريمة القتل ظاهرة اجتماعية سلبية موجودة في كل المجتمعات البشرية على اختلاف ثقافتها وأسسها الاجتماعية وكذا درجة نموها وتقدمها الاقتصادي. كما أنها تعد من أخطر الجرائم المرتكبة في حق الضحية، وما تخلفه من آثار سلبية لا تقتصر على القضاء على الضحية والتخلص منها فقط، وإنما تتعدى آثارها على المجرم القاتل وكذا على المجتمع الكبير بإعتباره هو المسؤول عن إرتكاب مثل هذا النوع من الجرائم نتيجة لما يفرضه على بعض من أفرادها من قيم ومعايير وسنن قد لا يتجاوب معها في الغالب فينشأ تصادم ما بينهم مما يلجؤون إلى هذا السلوك إنتقاماً منه أو لعدم تجاوبهم لمقتضيات ومعايير مجتمعهم. وعلى هذا الأساس فقد إهتم الكثير من الباحثين في ميادين علم الاجتماع وعلم الإجرام وعلم النفس بدراسة هذه الجريمة وكذا المجرم القاتل بإعتباره العنصر الأساسي في الجريمة. وذلك من خلال الوقوف على بعض الخصائص الشخصية والديمغرافية التي يتصف بها المجرم القاتل والتي تميزه عن المجرمين الآخرين. ومدى علاقة هذه الخصائص والمتغيرات بجريمة القتل.

2. مشكلة الدراسة:

تعتبر زيادة معدلات جريمة القتل في المجتمع الجزائري مؤشراً على الأزمات والظروف السيئة التي يعاني منها هذا المجتمع سواء كانت هذه الأزمات نتيجة ظروف محلية تتعلق بمستوى التجانس الثقافي أو حتى متعلقة بظروف الفرد من فقر وبطالة وسوء في التنشئة الاجتماعية..... إلخ. فإرتكابها لم يعد مقتصر على فئة معينة بل أصبحت تشمل جميع الشرائح العمرية وهذا في حد ذاته ما يشكل خطورة لا تقتصر على المجرم والضحية بل يتعدى الضرر بذلك عائلة المجرم وكذا الضحية وحتى المجتمع الكبير الذي له هو الآخر دور في وقوع مثل هذا النوع من الجرائم. ولقد كان للعديد من العلماء والباحثين في شتى التخصصات الفضل في دراسة المجرم القاتل وتحديد ملامحه وخصائصه من خلال أبحاثهم ودراساتهم الميدانية وبالتحديد فيما يتعلق بدراسة الخصائص الديمغرافية وكذا الاجتماعية وبمصطلح أدق السمات الشخصية للمجرم القاتل وذلك راجع لمدى مجاله الواسع في البحث فيه. ومن منطلق أيضاً أن عملية تحديد وقائع الجريمة مرتبط بتحديد ملامح مرتكبيها، وهو الحال بالنسبة في جرائم القتل إذ لا بد من دراسة وتحليل شخصية المجرم القاتل وتحديد خصائصه حتى نكشف وقائع الجريمة وأسباب إرتكابها.

لذلك فقد إقتضت بنا الضرورة في البحث والتعمق في مثل هذا النوع من الجرائم لما أصبحت تشكل من خطورة وذلك من أجل إعطاء وصف عام حول بعض الخصائص الشخصية والديمغرافية التي يتميز بها المجرم القاتل من خلال التطرق إلى بعض الدراسات والأبحاث العلمية الخاصة ببعض الباحثين، فضلاً عن توضيح نوعية الأدوات المستخدمة في تنفيذ الجريمة وعلاقتها بالسمات الشخصية للجناة، وتحديد دور كل من الأسرة، المدرسة، القانون، وسائل الإعلام في التصدي لهذه الجريمة. وذلك من خلال طرحنا التساؤل التالي:

ماهي الخصائص الشخصية والديمغرافية التي يتميز بها المجرم القاتل؟

3. أهداف الدراسة:

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة الخصائص العامة والسمات الشخصية والديمغرافية لمرتكبي جريمة القتل من خلال الدراسات السابقة وكذا تحليل بعض المعطيات الإحصائية التي من خلالها توضح تلك الملامح وبعض الخصائص المتعلقة بجريمة القتل إنطلاقاً من بعض المتغيرات: العمر، الجنس، نوع الجريمة، سلاح المستخدم في تنفيذ الجريمة. هذا فضلاً في الإشارة إلى الأدوات المستخدمة في جريمة القتل وعلاقتها بالسمات الشخصية للجناة، وتوضيح مدى الدور الذي تلعبه مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، القانون) في الحد من تقاوم هذه الجريمة.

4. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها دراسة نظرية وإحصائية بحثية تعمل على توضيح الخصائص والسمات الشخصية والديمقراطية لمرتكبي جريمة القتل وذلك بسبب ندرة الدراسات المتعلقة بهذا الجانب. إضافة إلى ذلك أن هذه الدراسة تناولت قضية أصبحت تشكل خطورة وتهديد أمن وسلام وإستقرار أفراد المجتمع وهي قضية إرتفاع وتفاقم معدلات جرائم القتل في المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة. كذلك فهي تحتوي على بعض الإحصائيات التي تعكس واقع الجريمة وحجم إنتشارها وإرتكابها. كما توضح كيفية معالجة مثل هذا النوع من الجريمة من خلال جهود مؤسسات التنشئة الإجتماعية ودورها في التصدي لها.

5. الإطار النظري:

1.5 تحديد المفاهيم:

1- الجريمة: ويعرفها نجم محمد بأنها: "كل فعل يتنافى مع القيم السائدة في المجتمع، وهي خطيئة اجتماعية تعارض قيم وأخلاق المجتمع، وهي كل فعل أو امتناع يصدر عن إرادة مدركة تخرق أمن ومصالح وحقوق الأفراد والمجتمع ويعاقب مرتكبها بعقوبة أو تدبير احترازي". (غادة بنت عبد الرحمن الطريف، ص341).

2- المجرم: وهو ذلك الشخص الذي يعاني من قصور في التوفيق بين غرائزه وميوله الفطرية، وبين مقتضيات البيئة الخارجية التي يعيش فيها (جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، 2001م، ص187)، وهذا ما تعرضت له مدرسة التحليل النفسي في تعريفها للمجرم بأنه ذلك الشخص الذي تتغلب عنده الدوافع الغريزية والرغبات على القيم والتقاليد الإجتماعية الصحيحة. (قواسمي محمد عبد القادر، 1992م، ص63).

3- القتل: ويعرفه الفقه الحنفي والشافعي بأنه كل فعل من العباد يؤثر في ازهاق الروح، ويجب أن يكون لهذا الفعل من العباد أثرا يكون سببا في ازهاق روح انسان آخر. (السرخسي، 1993م، ص262) كذلك يعرف القتل على أنه ازهاق روح انسان حي عمداء، وبأنه اعتداء على حياة الغير تترتب عليه وفاته، والموت في مفهومهم يعني مفارقة الروح الجسد. (خوجة الريامي، 2006م، ص25)

2.5 الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والنفسية لدى مرتكبي جرائم القتل: لقد تناولت العديد من الدراسات بعض السمات أو الخصائص الشخصية والديمغرافية وكذا الإجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل بإعتبارها متغيرا هاما يساعد على تحليل ظاهرة القتل بأنواعها المختلفة، وذلك بالوقوف على جملة من المتغيرات التالية:

1- الحالة الإجتماعية: يتصف مرتكبي جرائم القتل حسب دراسة (بولماين 2008م) بالعلاقات الأسرية المتفككة، وهذا ما اتفق به مع دراسة (معاوية 1410هـ) التي ذكرت أن غالبية مرتكبي جرائم القتل نشأوا في جو عائلي مختل بحكم وفاة الوالدين أو أحدهما، أو بحكم التناقص العاطفي والخلافات المتكررة بين أفراد العائلة، أو بسبب الطلاق، أو غياب الوالد لفترة طويلة جدا خلال الطفولة مما قد يحدث أثرا سلبيا في تربية الأبناء. كما أوضحت الدراسة أيضا أن غالبية مرتكبي جرائم القتل نشأوا في كنف أسر كبيرة الحجم مع فقر وتردد في أحوالها المعيشية، مما يشير إلى صعوبات بالغة تواجهها في تربية أبنائها. وقد لاحظت الدراسة أن الغالبية العظمى من مرتكبي جرائم القتل هم الإخوان الأكبر سنا في الأسرة وقد يرجع تبرير ذلك إلى أن الأخ الأكبر يتحمل في الغالب أعباء ومسؤوليات الأسرة، ومنوط به تدبير جميع شؤونها ورعاية اخوته من جميع النواحي مما يجعله تحت ضغط نفسي وعصبي مستمرين. أو لعل مبرر ارتكابه للجريمة كونه أقرب أفراد الأسرة معيشة لمشاكلها وإحساسها بمعاناتها وبالتالي يكون أكثرهم تأثرا بها، لأنه الأكثر التصاقا وفهما وملاحظة لسلوك الأب مع الأم، أو لسلوك الأم بصورة عامة، أو لسلوك الأب مع أبنائه وكل ذلك ينعكس بلا شك سلبا عليه بصورة أوضح دون بقية الإخوان.

2- المستوى التعليمي: ولقد أوضحت دراسة (عبد الرشيد ومخلوف 2007م) أن غالبية الجناة في هذا النوع من الجريمة أميون أو من ذوي التعليم المنخفض، ولقد اتفقت معه العديد من الدراسات على ذلك. فضلا عن دراسة (الغامدي 2010م)

الذي يؤكد فيها على أن ارتفاع معدلات ارتكاب جرائم القتل العمد بصورة واضحة لدى الأشخاص ذوي التعليم المنخفض (أقل من متوسط)، وكذلك أشارت دراسة (عبد المحمود 2012م) الى أن المتهمين بجرائم العنف الذين لم ينالوا نصيباً من التعليم يمثلون أكبر نسبة في جرائم القتل بالدول العربية. وهذا ما اتفقت معه دراسة (معاوية 1410هـ) التي بينت فيها أن معظم الجناة في جرائم القتل في العالم العربي لا يتجاوز حظهم من التعليم صفوف المرحلة الابتدائية وما قبلها، بل وتنتشر بينهم الأمية.

3- السمات السلوكية: بينت دراسة (معاوية 1410هـ) أن تعاطي المخدرات من الأمور النادرة لدى مرتكبي جرائم القتل في الدول العربية وبالمقابل شرب الخمر والمسكرات عادة متفشية بينهم. وقد اختلفت نتائج دراسة (بوالماين 2008م) مع ما توصلت اليه دراسة معاوية والتي بينت أن غالبية مرتكبي جرائم القتل عاطلون عن العمل، ويهدرون جل أوقاتهم في لعب القمار وتعاطي المخدرات، وهذا ما اتفقت معه دراسة (الغامدي 2010م) التي ذهبت الى القول أن جرائم القتل ترتفع لدى متعاطي المخدرات والمسكرات، فضلاً عن ذلك فإن متابعة أفلام العنف لها تأثير واضح في زيادة معدلات جرائم اطلاق النار.

4- الحالة الاقتصادية: وبينت دراسة (معاوية 1410هـ) أن غالبية مرتكبي جرائم القتل في الوطن العربي من ذوي الدخل الضعيف والضعيف جداً في بعض الأحيان.

5- الحالة العملية: أوضحت دراسة (عبد المحمود 2012م) أن غالبية مرتكبي جرائم العنف في الدول العربية عاطلون عن العمل، وبالنظر الى قطاعات العاملين يتبين أن فئة العمال هي الأكثر ارتكاباً لجرائم العنف، وهذا ما أشارت اليه في نفس السياق دراسة (دائرة الإحصاء 2006م) وفي أن العاملين في المهن الحرة هم الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل في الأردن، يليهم العاطلون عن العمل ثم الطلاب، في حين كانت فئة ربات المنازل الأقل ارتكاباً للجريمة. كما بينت دراسة (عبد الرشيد ومخلوف 2007م) أن غالبية مهن مرتكبي جرائم قتل النساء على خلفية الشرف من الحرفيين، تليهم ربات المنازل ثم المزارعون والموظفون والعاطلون عن العمل، ومن ثم العمال.

6- الحالة الزوجية: لقد أشار العديد من الدراسات كدراسة (معاوية 1410هـ) بأن غالبية الجناة في جرائم القتل بالدول العربية متزوجين أو سبق لهم الزواج، وذلك على الرغم من صغر سن بصورة عامة. فضلاً عن ذلك فقد أشارت دراسة (عبد الرشيد ومخلوف 2007م)، الى أن معظم الجناة مرتكبي جرائم القتل بدافع الثأر للشرف من غير المتزوجين. (حمود نوار النمر، 2015م، ص ص 493-495)

7- العمر: فيما يخص بالفئات العمرية لمرتكبي جريمة القتل فقد أكدت العديد من الدراسات كدراسة (محمد محروس محمد الشناوي 1988م) على أن الفئة الأكثر ارتكاباً لجرائم القتل هي الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 20 الى أقل من 30 سنة، ومن 30 الى أقل من 40 سنة (محمد محروس محمد الشناوي، 1409هـ، ص ص 84-97)، في حين بينت دراسة (سارة بنت بركات مقاط الجوير 2015م) أن مرتكبي الجريمة من الشباب الذين تراوحت أعمارهم ما بين 25 الى أقل من 30 سنة. (سارة بنت بركات مقاط الجوير، ص 181) اضافة الى (دراسة جميل وصفي جميل طوطح 2015م) وأن أكثر الفئات ارتكاباً لجريمة القتل هي فئة الشباب التي تنحصر أعمارهم ما بين 20-35 سنة وذلك بنسبة 60%. (جميل وصفي جميل طوطح، 2015م، ص 134) كذلك دراسة (أحمد بن عوض خلف العنزي 2018م) الذي أكد بنتائج دراسته أن أعمار مرتكبي جريمة القتل من 20 سنة الى أقل من 25 سنة وما بين 40 سنة الى أقل من 49 سنة. (أحمد بن عوض خلف العنزي، 1439هـ، ص 119)

8- النوع: بينت دراسة (الشناوي 1988م) أن الجناة الذكور من مرتكبي جرائم القتل يتفوقون على الجناة الإناث بشكل ملحوظ. وهذا ما أكدته دراسة (معاوية 1410هـ) حيث أوضح أن الذكور يمثلون أغلب الجناة في جرائم القتل في الدول العربية، ولقد اتفقت معه نتائج دراسة (عبد الرشيد ومخلوف 2007م) الذي أشار الى أن الغالبية العظمى من مرتكبي

جرائم القتل في العالم بصورة عامة هم الذكور. ونفس الشي بالنسبة الى دراسة (أبو عمرة 2010م) والذي لاحظ من خلالها بأن المرأة ليس لها دور كبير في جرائم القتل. (حمودة نوار النمر، مرجع سابق، ص495) فضلا عن هاته الدراسات السابقة فقد أكدت أيضا دراسة (عمار سليم عبد العلواني 2005م) بأن الذكور هم أكثر الفئات ارتكابا لجرائم القتل بنسبة 90% (عمار سليم عبد العلواني، 2005م، ص26)، كذلك دراسة (سارة بن بركات مقاط الجوير 2015م)، والتي بينت من خلال نتائج دراستها على أن الرجال هم الغالبية في ارتكاب جرائم القتل بنسبة 76.52% على الإناث (سارة بنت بركات مقاط الجوير، مرجع سابق، ص181). وأخيرا نجد دراسة (أشرف حسن محمد شفقة-محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة، جرائم القتل 2010م)، والذي بين في دراسته أن معظم مرتكبي جريمة القتل هم الذكور، في حين نجد الإناث مساهمتهم في الجريمة ضعيفة جدا 4.4%. (أشرف محمد حسن شفقة، 2012م، ص602)

وعليه وعلى غرار ما تم عرضه فيما يتعلق بالخصائص الخاصة بمرتكبي جرائم القتل، فلا بد من الوقوف أيضا على الملامح أو الخصائص النفسية الخاصة به والتي تعد من أهم الخصائص التي من خلالها نتعرف بها على شخصية المجرم القاتل، والتي تمثلت في ما يلي:

➤ **الاتجاه النفسي نحو الأب:** اذ يلاحظ على أغلب المجرمين القتلة أنهم على علاقة سلبية مع الأب والتي تكشف عن عدم رضا وعدم قبوله وكذا قسوة الأب وإهماله، مما يؤدي بهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي خاصة جرائم القتل. و العبرة في ذلك هي أن الأب قد يكون شريكا في صنع قاتل مجرم إذا كان قاسيا في تعامله مع ابنه أو محتقرا أو رافضا له.

➤ **الاتجاه النفسي نحو النساء:** تتوعد طبيعة علاقة الأفراد القتلة بالنساء التي يسودها الشك والخيانة والفساد، ويشعر معظم بالدونية أمام النساء، ويصفوهن بالغرور والتكبر ويعبرون عن شعورهم بين الرفض والقبول.

➤ **الاتجاه النفسي نحو الجنس:** يعبر غالبية الأفراد القتلة عن عدم رضاهم عن حياتهم الجنسية، وعن وجود صراعات واحباطات بخصوص هذا الموضوع، ولعل بعضهم يعبر عن حالة هذه " لو كانت عندي حياة جنسية مستقرة لما ارتكبت هذه الجريمة". حيث يظهر المجرم القاتل نوعا من الغيرة حين يرون شابا وشابة سويا وفي حالة جيدة حيث أن معظم جرائم القتل المرتكبة من طرف النساء كانت ضد الزوج في إطار الخيانة الزوجية ومن ثم قتل الزوج والتكامل بجثته بالتعاون مع العشيق عادة.

➤ **الاتجاه النفسي نحو المخاوف:** يتسم المجرم القاتل عادة بوجود مخاوف من المستقبل والقدر وأيضا الخوف من المجتمع واعتقاده بأنه يريد أن يؤذيه، بالإضافة إلى مخاوف أخرى مثل: الانتحار، الله، الحق، الحرام، الصديق الخائن، الموت، السجن، السلطة.

➤ **الاتجاه النفسي نحو الشعور بالذنب:** كشفت الاختبارات النفسية المطبقة على المجرمين القتلة أن هؤلاء الأفراد المجرمين يشعرون بشكل مستمر بالذنب أو الندم بسبب اعتداءهم على الناس أو بسبب عدم سماعهم لكلام عائلاتهم ، أو بسبب تركهم المدرسة في سن مبكرة ومعاشرة أصدقاء السوء وتقصيره تجاه المجتمع. فبالرغم من هذا الشعور المؤلم داخليا، إلا أنهم لا يقرون به. (آمنة النوي، 2013م، ص602)

3.5 الدراسات السابقة:

1- دراسة مصري عبد الحميد حنورة سنة 1982، "الخصائص الشخصية لدى مجموعة من مرتكبي جريمة القتل العمد ومجموعة من مرتكبي جرائم اللاعنف"، ومن أهداف هاته الدراسة هو الكشف عن بعض الخصائص الشخصية لدى مرتكبي القتل ومقارنة هذه بخصائص مجموعة أخرى من نزلاء السجن الذين لم يرتكبوا جرائم العنف. وقد تم اختيار مجموعتين من نزلاء السجون وشملت عينة الدراسة 60 مفردة من السجناء الذكور من سجن المينا ومقسمة الى مجموعتين: مجموعة من مرتكبي جرائم القتل وشملت 30 مفردة، مجموعة لم يرتكبوا جرائم القتل وشملت 30 مفردة. وقد استخدم الباحث في دراسته أدوات لجمع البيانات متمثلة في اختبارات الشخصية. ومن أهم نتائج هاته الدراسة: لا يوجد

فروق جوهرية بين المجموعتين على مقاييس الشخصية التي كانت تقيس نضج الشخصية والإضطراب النفسي والسلوك الإجرامي المبرر والانحراف السيكوباتي. أوضحت نتائج الدراسة أيضا أن السلوك الإجرامي يتأثر بثلاثة عوامل: الوضوح الذهني والحسم في اتخاذ القرار، الانحراف السيكوباتي، وكذا الإستعداد السلوكي غير السوي لفعل الإجرام. (سميحة نصر، 1994م، ص 104-141).

2- دراسة سليمان فايز قديح سنة 2003م، "الظروف الأسرية وعلاقتها ببعض خصائص الشخصية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة المركزي"، ومن أهداف هاته الدراسة هو التعرف على الظروف الأسرية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة المركزي "مركز الإصلاح والتأهيل المهني"، وعلى بعض خصائصهم الشخصية، فضلا عن معرفة العلاقة بين الظروف الأسرية وبعض خصائصهم الشخصية. وقد شملت عينة الدراسة 36 سجيناً من جميع السجناء الذين أدينوا بتهمة القتل العمد في سجن غزة المركزي، وقد اعتمد الباحث في دراسته على مجموعة من الأدوات: مقياس الظروف الأسرية من اعداد الباحث، ومقياس مظاهر العدوان (اعداد عون محيسن)، استمارة تقدير المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة الفلسطينية (اعداد نظمي أبو مصطفى)، ومقياس تقدير الشخصية (اعداد ممدوحة سلام)، ومقياس بليك للإكتئاب (اعداد غريب عبد الفتاح غريب)، مقياس الإلتزان الإنفعالي (اعداد سامية القطان)، مقياس الانحراف السيكوباتي (اعداد لويس مليكة وآخرون). كما استخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي ومعامل ارتباط بيرسون، ومن أهم النتائج التي بينتها هاته الدراسة ما يلي: أن الظروف الأسرية لمرتكبي جريمة القتل سيئة، وتمثلت في: التفكك الأسري، غياب الدعم النفسي والتأزر الاجتماعي داخل البناء الأسري، المعاملة الأسرية، كذلك أوضحت الدراسة أن مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة تميزوا بمجموعة من الخصائص: (العدوان بمتوسط حسابي 3.23، مرتفع بدرجة كبيرة)، (الإكتئاب بمتوسط حسابي 17.92، عالي جداً)، (الإلتزان الإنفعالي بمتوسط حسابي 34، ضعيف جداً)، (تقدير الشخصية بمتوسط حسابي 3.66، تقدير سلبي)، (الانحراف السيكوباتي بمتوسط حسابي 0.70، مرتفع بدرجة كبيرة)، كذلك لا توجد علاقة بين الظروف الأسرية وبعض خصائص الشخصية والتمثلة في: العدوان، الإكتئاب، الإلتزان الإنفعالي، تقدير الشخصية، الانحراف السيكوباتي لدى مرتكبي جريمة القتل في مركز الإصلاح والتأهيل المهني في سجن غزة المركزي. (سليمان فايز قديح، 2003م، ص 129)

3- دراسة أنعام سعيد فضل الله إبراهيم سنة 2011م، "بعض السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر وعلاقتها ببعض المتغيرات"، ومن أهداف هاته الدراسة معرفة بعض السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر، والتعرف على العلاقة بين بعض السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر والحالة الاقتصادية وكذا متغير العمر. إضافة على ذلك الكشف عن الفروق في بعض السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر والتي تعزى للحالة الاجتماعية، ونوع المهنة. وذلك من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة التالية: ماهي السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر؟ هل هناك علاقة بين السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر والحالة الاقتصادية؟، هل هناك فروق في بعض السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر تعزى للحالة الاجتماعية؟، هل هناك فروق في بعض السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر تبعا لمتغير العمر؟، هل هناك فروق في بعض السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر تعزى لنوع المهنة؟. فضلا عن ذلك الإجابة على الفرضيات التالية: توجد بعض السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر، توجد علاقة بين السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر والحالة الاقتصادية. ولقد قدرت عينة الدراسة 90 سجيناً من مرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر - محلية خرطوم بحري-، وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية بسيطة، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي وكذا الإستبيان كأداة لجمع البيانات وعلى مقياس سمات الشخصية من اعداد (مهيد محمد المتوكل). إضافة الى الإعتماد على جملة من الأساليب الإحصائية ومجموعة من الإختبارات التالية: اختبار تحليل التباين الأحادي، اختبار بيرسون. ومن أهم ما توصلت

اليه نتائج هاته الدراسة مايلي: هناك بعض السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر، توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة بين السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر تعزى للمستوى الإقتصادي، لا توجد فروق ذات دلالة في السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر حسب الحالة الاجتماعية والمهنة، لا توجد علاقة دالة احصائيا بين السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر تبعا ومتغير العمر. (أنعام سعيد فضل الله إبراهيم، 2011م، ص 36-50).

4- دراسة تقوى حسن محمد سنة 2017م، "بعض السمات الشخصية السيكوباتية لدى مرتكبي جرائم القتل العمد وعلاقتها ببعض المتغيرات- دراسة تطبيقية على نزلاء سجن مدينة الهدى الإصلاحية في الفترة 2015م-2017م"، ومن أهداف هاته الدراسة التعرف على السمة العامة للانحراف السيكوباتي لدى مرتكبي جرائم القتل بسجن مدينة الهدى الإصلاحية، وكذا معرفة العلاقة بين الشخصية السيكوباتية وجريمة القتل العمد تبعا لمتغير (العمر، السكن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، المهنة). وذلك من خلال الإجابة على فرضيات الدراسة التالية: تتميز السمة العامة للانحراف السيكوباتي لدى مرتكبي جريمة القتل العمد بالسجون بارتفاع، توجد فروق ذات دلالة احصائية في الانحراف السيكوباتي لدى مرتكبي جرائم القتل العمد تبعا لمتغير العمر، السكن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، المهنة. وقد شمل مجتمع الدراسة نزلاء سجن مدينة الهدى الإصلاحية لكونه يشمل عدد كبير من النزلاء من مختلف الثقافات والفئات العمرية والذي تنتشر بينهم في الغالب العديد من السلوكيات المضطربة المضادة للمجتمع. واقتصرت عينة الدراسة على 120 نزلا بمدينة سجن الهدى الإصلاحية الذي يقع غرب أمدردمان- ولاية الخرطوم-، وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة وبالتحديد من مرتكبي جرائم القتل العمد. واعتمدت على المنهج الوصفي كمنهج للدراسة البحث، فضلا على اعتمادها على مقياس الانحراف السيكوباتي باعتباره مقياس أكثر ملائمة لدراسة البحث، والاستمارة كأداة مهمة في جمع البيانات. ومن أهم نتائج الدراسة التي توصلت اليها الباحثة هو أن: مرتكبي جرائم القتل يتميزون بشخصية سيكوباتية مرتفعة، لا توجد فروق دالة احصائية في الانحراف السيكوباتي لدى مرتكبي جريمة القتل تبعا لمتغير العمر، المستوى التعليمي، المهنة، توجد فروق دالة احصائية في الانحراف السيكوباتي لدى مرتكبي جريمة القتل تبعا لمتغير السكن لصالح الخضر، والحالة الاجتماعية لصالح الغير المتزوجين. (تقوى حسن محمد، 2017م، ص 50-74)

4.5 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال ما تم عرضه من الدراسات السابقة والمتعلقة بالسمات والخصائص الشخصية لمرتكبي جريمة القتل، نلاحظ أن هذه الدراسات قد حصرت أهدافها أكثر في معرفة أبرز السمات والخصائص الشخصية التي يتميز بها المجرمون القتلى، وهذا ما يتفق مع دراستنا الحالية التي تسعى في أهدافها أيضا إلى إبراز الخصائص الشخصية والديمغرافية للمجرم القاتل والتي تميزه عن المجرمين الآخرين، هذه من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسات تسعى أيضا إلى توضيح العلاقة بين الظروف الأسرية المحيطة بالمجرم القاتل وعلاقتها بالسمات الشخصية في إحدى الدراسات، وعلاقة أيضا هذه الأخيرة ببعض من المتغيرات مثل: الحالة الاقتصادية، العمر. وهذا ما يختلف مع دراستنا الحالية.

5.5 عوامل نشأة السلوك الإجرامي لدى المجرم القاتل (العوامل الإجرامية):

الجريمة ظاهرة اجتماعية، وهي بهذه الطبيعة يصعب تناولها وفقا للدراسة السببية، أي التي تسعى إلى كشف علاقة السببية. فالسبب في التعريف العلمي هو العامل أو مجموعة العوامل المحدثة دائما، ومن ثم لا يكون هناك سبب بالمعنى العلمي إلا إذا كان له وحده قوة إحداث النتيجة. والبحث عن السبب وفقا لهذا المعنى يتفق وطبيعة العلوم الطبيعية حيث يمكن بالتجربة العلمية عزل العوامل ودراسة كل منها على حدة لتبين مدى نشاطها في إحداث الأثر. أما إذا كانت الدراسة متصلة بظاهرة اجتماعية كالجريمة فإنها عندئذ تبلغ من التعقيد حدا يصعب معه البحث عن السبب بمعناه العلمي السابق ذكره، وإنما ينزل البحث إلى بحث عن العوامل التي تشير الدلائل بدرجة كبيرة من الترجيح إلى أنها علاقة بإحداث الظاهرة الإجرامية. (أحمد محمد خليفة، 1962م، ص 31)، ووفقا لهذا التصور يمكن تعريف العامل الإجرامي بأنه حالة أو واقعة

ذات صلة بوقوع الجريمة، والفرق بين النوعين أن الحالة تتميز بالسكون والاستقرار كالمرض أو الضعف العقلي أو السن، أما الواقعة فهي حادثة تتمثل في تغير وتتميز بالحركة والدينامية كفقْد أحد الوالدين أو الزوج أو إنهيار مشروع تجاري وفقد مورد الرزق تبعاً لذلك. كما وتتميز العوامل الإجرامية بكونها لا تباشر تأثيرها في وقوع الجريمة إلا مجتمعة ومن ثم كانت وحدة لا تقبل التجزئة، فمن المستحيل في التفسير العلمي للإجرام أن ننسبه إلى عامل وحيد، حيث أنه ليس من المتاح أن نحدد في صورة حسابية دقيقة نصيب كل عامل في إنتاج ظاهرة الإجرام. (ناجي محمد هلال، 2018م، ص44) وتكشف لنا المسيرة العلمية لتفسير الجريمة بأنها نتاج لنوعين من العوامل هما: **العوامل الإجرامية الداخلية** (التكوين البدني والعقلي والنفسي للمجرم، فهي عوامل كامنة في شخصه، داخلية في كيانه)، **والعوامل الإجرامية الخارجية** (ترجع إلى البيئة التي يعيش فيها المجرم، فهي عوامل مستقلة عن شخصه خارجة عن كيانه). (محمود نجيب حسني، 1982م، ص ص 16-17).

ومن ثمة يمكن القول بأنه لا يوجد خط فاصل بين الفرد والبيئة، بل إن الإمتزاج يبلغ حداً كبير يجعل شخصية الإنسان نتاج تفاعل بين الحالة البيولوجية والحالة النفسية والعوامل الخارجية. وبالتالي تأتي الجريمة دائماً نتيجة تفاعل بين العوامل الفردية والاجتماعية بحيث إن وجدت جرثومة الجريمة في الفرد فغنها لا تنشط إلا إذا وجدت في المجتمع البؤر الملائمة لنموها ونشاطها (أحمد محمد خليفة، مرجع سابق، ص33)، وبذلك فالجريمة ثمرة لتلك العوامل معاً. كما لابد من الإشارة أيضاً بأن الصلة بين نوعي العوامل الإجرامية (الداخلية والخارجية) لا تقف عند حد المساهمة المشتركة في خلق الإجرام، بل أن الصلة بينهما أعمق من ذلك إذ تمتد إلى مساهمة كل نوع في تحديد كيان النوع الآخر، وبيان ماله من قوة تأثير. فالعوامل الداخلية في أصلها مجموعة من الخصائص قابلة للنمو والتطور وللبيئة نصيب أساسي في تحديد سرعة هذا التطور وإتجاهه. ومن ناحية أخرى فإن تحديد العوامل الخارجية التي تؤثر في الشخص والكيفية التي تؤثر بها عليه مرتتهن بتكوينه الجسدي والعقلي. (محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص18) ومن ثمة فعوامل نشأة السلوك الإجرامي تتعدد بتعدد التوجهات النظرية التي تناولت الإجرام بالبحث والدراسة، وفيما يلي سنجمل أهم العوامل التي يمكن أن نرجع نشأة السلوك الإجرامي إليها، والتي تتمثل فيما يلي: **عوامل وراثية تكوينية، عوامل مثيرة أو معجلة، عوامل مهينة أو إرتقائية.**

أ- عوامل وراثية تكوينية: ويقصد بها تلك العوامل التي يولد الفرد مزوداً بها، أو التي تتكون لديه في مطلع طفولته. وبعبارة أخرى فإنها الإمكانيات التي تمكنه فيما بعد من إستقبال المثيرات والضغط والدوافع المختلفة والإستجابة لها بطريقة معينة. ومن أمثلة ذلك الإضطراب أو التلف أو المرض أو الحساسية الخاصة بالجهاز العصبي كإضطراب الغدد من حيث النقص أو الزيادة في الهرمونات، والتشوهات الخلقية، والنقص العقلي، والشدة أو الضعف في الدوافع الغريزية وبخاصة ما يتعلق بالدوافع الجنسية والعدوانية، والتبذل أو الحساسية الشديدة لمواقف الحرمان والإحباط. وعلى الرغم من وجود هذه العوامل، فإن للعوامل النفسية والاجتماعية دوراً كبيراً في التقليل من آثارها أو تضخيمها، وذلك لأنها بمثابة المادة الخام التي تتناولها البيئة النفسية والاجتماعية بالتعديل والتعبير وتقرير الإتجاهات التي تسير فيها الشخصية.

ب- عوامل مهينة أو إرتقائية: ويقصد بهذه العوامل تلك المؤثرات التي تتعرض لها الشخصية خلال مراحل النمو النفسي المختلفة إبتداءً من مرحلة الطفولة المبكرة وما قبلها حتى مرحلة النضج والرشد، وهي عوامل حاسمة لأنها تهبط الفرد للإصابة بالإضطراب النفسي والسلوك المنحرف في أي صورة من صورته، كنتيجة لنوع العلاقات والضغط التي تتم بين الفرد وما يحيط به من أشخاص في مواقف مختلفة. وإضطراب هذه العوامل يعني فشل عملية نمو الفرد وتنشئته وتطبيعته الإجتماعي، أي إضطراب شخصيته. هذا الإضطراب الذي قد يفصح عن نفسه في شكل أعراض المرض النفسي كما قد يفصح عن نفسه في شكل السلوك الإجرامي. (أحمد هارون وآخرون، 2009م، ص ص 65-67).

ج- عوامل مثيرة أو معجلة: ويقصد بها الأحداث أو المواقف الصادمة والعنيفة التي تهز الإلتزان الإنفعالي والعقلي للفرد، وبعبارة أخرى هي الأزمات التي يمر بها الفرد مباشرة بحيث تظهر في أعقابها الصور المختلفة للسلوك المرضي ومنه السلوك الإجرامي، والتي يرى فيها العامة أنها المسؤول الأساسي عن إضطراب شخصية الفرد أو سلوكه الشاذ.

وتتمثل هذه المواقف أو الأزمات الشديدة في الحرمان أو الإحباط المفاجئ الشديد للرغبات والدوافع والحاجات أو في المواقف التي تحدث لدى الفرد إثارة إنفعالية وعقلية عنيفة، ومن أمثلتها في حياة الأطفال موت أحد الوالدين أو كلاهما. كذلك الصد أو الحرمان الشديد لطفل من الحب والعطف، والعدوان والإيذاء الشديد والمواقف التي تتضمن الإستثارات الجنسية العنيفة.....إلخ. أما بالنسبة للكبير الراشد فهي متنوعة تتوعا كبيرا بحيث تشمل كافة الأزمات والمواقف العنيفة سواء التي تتعلق بعلاقات الجنس أو الحب أو الزواج، أو بأزمات الجسم كالمرض الخطير والإصابة والعاهات والتشوهات، أو بأزمات ومواقف العمل والعلاقات الإجتماعية. لكن لابد من الإشارة أن مثل هذه المواقف والأزمات قد تؤدي أو لا تؤدي إلى إضطراب في الشخصية أو إلى السلوك الإجرامي. وذلك لأن تفسيرها يتوقف على كيفية إدراك الفرد للأزمة وعلى كيفية إستجابته النفسية لها ، فمن الناس من تكون الأزمة بالنسبة لهم نقطة إنفجار لأن إستعدادهم وتكوينهم النفسي خلال مراحل نموهم جعلهم على حافة السقوط في الإضطراب النفسي أو السلوك الإجرامي بمجرد مواجهتهم لهذه الأزمات، ومن الناس من يمرون بسلام بهذه الأزمات مهما إشتدت لأن تكوين وبناء شخصياتهم على جانب من النضج والقوة والصلابة يحميهم من الوقوع في الإضطراب نتيجة لهذه الأزمات. ومن ثمة فطور العوامل المعجلة المثيرة أو المفاجئة ليس في حد ذاته دورا حاسما في تحديد نوعية السلوك سويا كان أو شاذا، لذلك فإن الدور الحاسم يكون غالبا للعوامل المتعقة بالنمو النفسي تكوين الشخصية وجهازها النفسي خلال مراحل النمو المختلفة من الميلاد حتى مرحلة الرشد أو النضج.(مرجع سابق، ص ص 65-66)

5.6 الأدوات المستخدمة في جريمة القتل وعلاقتها بالسمات الشخصية للجناة: لقد حاولت العديد من الدراسات في الربط بين الأداة المستخدمة في ارتكاب جريمة القتل والسمات الشخصية لمرتكبيه، وذلك بهدف المساهمة في ايجاد النظريات التي من خلالها تساعد على تحديد هوية الجناة بسهولة وبسرعة. ونجد في البدايات دراسة (معاوية 1410هـ) الذي أشار الى أن كبار السن يستعملون السلاح الناري أكثر من غيره من الأدوات، في حين يستعمل الصغار من الجناة الآلات الحادة. أما الإناث فهن يستعملن الخنق كوسيلة لقتل ضحاياهم، كما أوضحت هاته الدراسة أيضا أن الأدوات الأكثر استخداما في جرائم القتل في الوطن العربي هي: **السكاكين، الآلات الحادة، السلاح الناري.** الا أن استعمال هاته الأدوات تختلف من قطر لآخر. اضافة الى دراسة (غانم 2007م) والذي بين فيها أن الطعن بالسكين أو السيف أو الخنجر يعد الأكثر انتشارا في جرائم القتل التي تحدث داخل الأسر المصرية.(حمود نوار النمر، مرجع سابق، ص 499)

5.7 رؤية إحصائية حول جرائم القتل في المجتمع الجزائري - ولاية عنابة - كنموذج:

1- حجم جرائم القتل في ولاية عنابة:

تعد جريمة القتل من أبشع أنواع الجرائم التي يرتكبها الإنسان لأنها تؤدي إلى فقدان حياته، تلك الحياة المقدسة التي ضمنها كل الشرائع والأعراف والقوانين السماوية والدنيوية. ولقد إعتمدت هذه الدراسة على الإحصاءات التي قدمتها المصلحة الولائية لفرقة الشرطة القضائية بولاية عنابة، وبالتحديد - فرقة التحليل الجنائي- من عام 2012م إلى غاية 2018م. حيث بلغ مجموع الجرائم المرتكبة خلال هذه السنوات بولاية عنابة **76 جريمة قتل.** كما تبين من خلال البيانات المتاحة أمامنا أن ظاهرة القتل تأخذ طابعا متذبذبا، فهي تراوحت ما بين الإرتفاع والإنتخفاض من عام إلى آخر والجدول التالي سيوضح ذلك. صف على ذلك لابد من الإشارة هنا أنه ليس هناك بلد من بلدان العالم يملك إحصائيات دقيقة وكاملة عن الجريمة، هذا ما يعني أنها لا توضح الحجم الحقيقي للجرائم وإنما تعطي صورة أقرب ما تكون للحقيقة.

جدول رقم(01): يوضح فيه إتجاهات النمو لحجم جرائم القتل في ولاية عنابة من عام 2012م إلى غاية 2018م.

السنوات	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
عدد الجرائم المرتكبة	14 ج.ق	09 ج.ق	12 ج.ق	09 ج.ق	11 ج.ق	06 ج.ق	12 ج.ق

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على المعطيات المقدمة من المصلحة الولائية لفرقة الشرطة القضائية بولاية عنابة- فرقة التحليل الجنائي.-

من خلال معطيات الجدول أعلاه رقم(01) نلاحظ أن الإتجاه العام لجرائم القتل أخذ بالتزايد والإنخفاض من سنة لأخرى، وهذا التزايد والإنخفاض والتزايد مرة أخرى مؤشر يعكس لنا على مدى الميل إلى إقتراف مثل هذا النوع من الجرائم، لعوامل وأسباب مرتبطة بمرتكبي هذه الجريمة أو البيئة المحيطة بهم، كما من الممكن أيضا أن يكون مرتبط بظروف أمنية خاصة بالمناطق التي ترتكب فيها جرائم القتل بمختلف أنواعها. فنجد عدد جرائم القتل مرتفعة في كل من عام: 2012م، 2014م، 2016م، 2018م، ثم ترجع بالإنخفاض في كل من عام: 2013م، 2015م، 2017م. حيث أنه قد تم تسجيل 14 قضية في جريمة القتل في عام 2012م، و 09 جرائم قتل في عام 2013م، و 12 جريمة في عام 2014م، و 09 جرائم في عام 2015م، 11 جريمة عام 2016م، و 06 جرائم في عام 2017م، لتسجل في الأخير 12 قضية جريمة قتل في عام 2018م.

2-توزيع جرائم القتل حسب الأشهر:

جدول رقم(02): يوضح فيه النمو في حجم جرائم القتل حسب الأشهر في ولاية عنابة.

السنوات	الأنهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2012م	00	02	00	00	00	02	01	04	02	00	01	01	01
2013م	01	00	00	00	02	00	00	02	01	01	01	02	00
2014م	00	02	01	01	01	01	05	03	02	00	00	00	02
2015م	01	04	00	00	00	00	00	00	00	00	01	01	01

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على المعطيات المقدمة من المصلحة الولائية لفرقة الشرطة القضائية بولاية عنابة- فرقة التحليل الجنائي.-

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه رقم (02) نلاحظ أن إتجاهات النمو في حجم جرائم القتل تتباين بشكل واضح حسب الأشهر ومن عام لآخر. فمن خلال الأعوام التي تم رصدها من الجدول أعلاه من عام 2012م إلى غاية 2015م، نلاحظ أنه هناك أشهر كان حجم إرتكاب جرائم القتل فيها مرتفع مقارنة مع باقي أشهر السنة الأخرى، وتمثلت هذه الأشهر في كل من: فيفري، أوت، جوان.فبالنسبة لعام 2012م، نلاحظ أن جرائم القتل كانت مرتفعة في شهر أوت بتسجيل 04 جرائم في الشهر الواحد، لتصل في كل من شهر فيفري، جوان، سبتمبر بجريمتين، ومن ثم تنخفض في كل من شهر جويلية، نوفمبر، ديسمبر، وذلك بتسجيل جريمة واحدة. أما بالنسبة لعام 2013م مقارنة مع عام 2012م فنلاحظ أنه هناك إنخفاض في معدل إرتكاب جرائم القتل بالنسبة للأشهر، فقد سجلت جريمتين في كل من شهر ماي، أوت، نوفمبر، في حين سجلت في كل من شهر جانفي، سبتمبر، أكتوبر جريمة واحدة. في حين نجد في عام 2014م، عدد جرائم القتل المرتكبة مرتفعة أكثر في شهر جوان بتسجيل 05 جرائم وكذلك شهر جويلية بتسجيل 03 جرائم قتل،

لتنخفض في كل من شهر فيفري، أوت ، ديسمبر لتصل إلى تسجيل جريمتين، ثم تنخفض أكثر في كل من شهر مارس، أبريل، ماي بتسجيل جريمة واحدة لكل منهما. وأخيرا وبالنسبة لعام 2015م نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكثر جرائم القتل إرتكابا كانت في شهر فيفري بتسجيل 04 جرائم قتل، لتنخفض في كل من شهر جانفي، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر بتسجيل جريمة واحدة لكل منهما. وعليه ومن خلال ما تم توضيحه من الجدول أعلاه نلاحظ أن الأشهر الأكثر إرتكابا فيه لجريمة القتل على مدار أربع سنوات، نجد في المرتبة الأولى كل من (فيفري، أوت)، المرتبة الثانية (جوان)، المرتبة الثالثة (جويلية، نوفمبر، ديسمبر)، لتأتي في المراتب الأخيرة بالترتيب وعلى التوالي كل من شهر: ماي، سبتمبر، أكتوبر، جانفي، مارس، أبريل. كما يجدر بنا الإشارة هنا إلى أنه لم يتم عرض كل من عام 2016م، 2017م، 2018م، فيما يتعلق بتوزيع جرائم القتل حسب الأشهر لعدم حصولنا على المعلومات لهذه السنوات الثلاث.

3- عوامل إرتكاب جريمة القتل في ولاية عنابة:

إن عملية تحديد عوامل إرتكاب جريمة القتل من أهم الخطوات التي لا بد من إستدراكها حتى نتمكن من خلالها في الكشف عن أسباب وقوع مثل هذا النوع من الجرائم. ونحن بدورها إستطعنا على الأقل الإشارة إلى بعض من هاته العوامل والتي كانت سببا في إرتكابها، وذلك من خلال ما تم تقديمه لنا من قبل المصلحة الولائية لفرقة الشرطة القضائية بولاية عنابة، وبالتحديد - فرقة التحليل الجنائي-، في ولاية عنابة، حيث إستطعنا فقط الحصول على أهم العوامل التي كانت سببا في وقع جرائم القتل في كل من عام 2017م، 2018م، والتي تمثلت في: الإنتقام، مشاكل عائلية، القتل بدافع السرقة، سوء تفاهم، شجار ناتج عن خلافات سابقة، نتيحة سكر، قتل الضحية نتيجة علاقة غير شرعية. كما صرح ضباط فرقة التحليل الجنائي على أن غالبية أسباب وقوع جرائم القتل تعود أكثر إلى الجلسات الليلية أين يكون فيها تناول الخمر والمسكرات، وكذلك نتيجة شجارات قائمة ما بين الطرفين.

4- الخصائص الديمغرافية لمرتكبي جرائم القتل في ولاية عنابة:

لقد تباينت خصائص مرتكبي جرائم القتل في المجتمع الجزائري وبالتحديد في ولاية عنابة، وإن كانت لا تختلف كثيرا عن خصائص مرتكبي هذه الجرائم في مجتمعات أخرى ولا حتى في ولايات أخرى التي تعاني من هذه المشكلة، بالرغم من الاختلاف فقط في العامل المؤدي إلى إرتكاب الجريمة. فمن خلال الدراسات السابقة التي تناولت هذه الظاهرة إتضح لنا أن هذه الجريمة ذكورية أكثر، بمعنى يمارسها الرجال أكثر من النساء، هذا فضلا عن كون العامل المؤدي إلى إرتكابها في العموم تكون متكررة ولكن والبيانات التالية ستوضح لنا خصائص مرتكبي جرائم القتل في ولاية عنابة من حيث: الفئة العمرية، الجنس. كما سنتطرق إلى نوعية السلاح أو الأداة المستخدمة في تنفيذ جريمة القتل.

4-1- الفئة العمرية لمرتكبي جريمة القتل:

جدول رقم (03): يوضح فيه الفئة العمرية للمجرم.

الفئة \ السنوات	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	العدد الإجمالي
البالغ	23	09	21	18	19	07	14	111
القصر - الحدث -	03	00	00	01	00	00	03	07

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على المعطيات المقدمة من المصلحة الولائية لفرقة الشرطة القضائية بولاية عنابة- فرقة التحليل الجنائي-

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه رقم (03) والمتعلق بالفئة العمرية لمرتكبي جريمة القتل نلاحظ أن معظم مرتكبي جرائم القتل في ولاية عنابة هم من البالغين والذي قدر العدد الإجمالي لهم 111 جانيا وذلك وفقا للمعطيات التي تم الحصول عليها من المصلحة الولائية لفرقة الشرطة القضائية بولاية عنابة، وبالتحديد - فرقة التحليل

الجنائي-، مقارنة مع العدد الإجمالي للأحداث والذي كان عددهم **07** من الجانحين. وهذا الفرق بين الفئتين دليل واضح على أن من أكثر الأشخاص المقدمين على ارتكاب جرائم القتل بولاية عنابة هم فئة البالغين. ففي عام **2012م** كان عدد البالغين يفوق عدد الأحداث صغار السن من حيث ارتكابهم لجرائم القتل، حيث قدر عددهم **23 جانيا** في حين كان عدد الأحداث المرتكبي جريمة القتل **03** فقط، واستمر هذا الفارق بين هاتين الفئتين العمريتين خلال السنوات التالية وبالتحديد في كل من عام **2013م، 2014م** إذ سجلت الإحصائيات مجموع الأشخاص الذي ارتكبوا جريمة القتل **30 جانيا** في حين لم تسجل أي عدد بالنسبة لجناة الأحداث. أما في عام **2015م** إنخفض عدد الجناة المرتكبي جريمة القتل بالنسبة للبالغين مقارنة مع عام **2012م-2014م**، ليسجل **18 جانيا** فقط، في حين قدر عدد الأحداث المرتكبي جريمة القتل بحدث واحد فقط. وأخيرا وبالتحديد في السنوات الثلاث الأخيرة من عام **2016م** إلى غاية **2018م** فقد ترواح عدد الجناة المرتكبي جريمة القتل بين الإرتفاع بالنسبة للجناة البالغين تارة (**19 جانيا**)، والإنخفاض (**07 جناة**) ومن ثم الإرتفاع تارة أخرى في العام الأخير (**14 جانيا**). مقابل ذلك لم يسجل أية عدد من الجناة بالنسبة للأحداث في كل من عام **2016م-2017م**، لتسجل **03 جانحين** قد أقدموا على ارتكاب جريمة القتل لعام **2018م**. وعليه يمكن القول على أن غالبية مرتكبي جريمة القتل وفقا للإحصائيات التي تم تقديمها من المصلحة الولائية لفرقة الشرطة القضائية بولاية عنابة، وبالتحديد - فرقة التحليل الجنائي- هم البالغين بعدد قدر **111 جانيا** مقابل **07** فقط من الجانحين.

4-2- جرائم القتل حسب متغير الجنس بالنسبة للمجرم:

جدول رقم (04): يوضح فيه عدد مرتكبي جريمة القتل حسب متغير جنس المجرم:

السنوات	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	العدد الإجمالي
المجرم	ذكر	25	20	15	19	18	07	15
	أنثى	01	/	/	01	/	/	02
								04

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على المعطيات المقدمة من المصلحة الولائية لفرقة الشرطة القضائية بولاية عنابة- فرقة التحليل الجنائي-

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه رقم (04) نلاحظ أن عدد الذكور في ارتكاب جرائم القتل أكثر بكثير من عدد الإناث في جميع السنوات على مستوى ولاية عنابة. فقد بلغ عدد مرتكبي جريمة القتل من الذكور لعام **2012م** حوالي **25 جانيا** في حين قدر عدد مرتكبي الجريمة من الإناث بواحد فقط. وهذا ما يفسر لنا أن مثل هذا النوع من الجريمة هي جريمة ذكورية أكثر من كونها جريمة نسائية. ضف على ذلك فقد قدر عدد مرتكبي الجريمة من الذكور في كل من عام **2013م ب 20 جانيا**، في حين **15 جاني** من الذكور في عام **2014م**، لتكون منعدمة -00- في كلتي العامين من حيث ارتكاب الجريمة بالنسبة للإناث. واستمر فارق الذكور عن الإناث في كل من عام **2015م، 2016م**، **2017م**، ب **44 جاني** مقابل **01** فقط بالنسبة للإناث من حيث ارتكاب جريمة القتل. ليبقى العدد مرتفع لعام **2018م** بالنسبة للجناة الذكور **15** مقارنة مع الإناث **02** فقط. ولابد من الإشارة في النهاية على أن الخاصية الغالبة فيما يتعلق بأكثر مرتكبي جريمة القتل في ولاية عنابة هم الذكور والذي قدر العدد الإجمالي لهؤلاء الجناة من عام **2012م** إلى غاية **2018م ب 119 جانيا**، في حين نجد **04** فقط من مرتكبي جريمة القتل من الإناث وهذا الرقم وحده الكفيل بأن يعكس لنا أكثر المرتكبين لجريمة القتل على مستوى ولاية عنابة.

5- جدول رقم(05): يوضح فيه نوع جرائم القتل المرتكبة بولاية عنابة:

العدد الإجمالي	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م	2013م	2012م	السنوات
42	02	02	10	08	04	06	10	القتل العمدى
04	/	01	/	/	02	/	01	القتل العمدى(قتل الأصول)
01	/	/	/	/	01	/	/	القتل العمدى مع التردد
08	06	/	/	/	/	01	01	القتل العمدى مع سبق الإصرار والترصد
01	01	/	/	/	/	/	/	القتل العمدى المتبوع بتهديد قاصر
05	01	03	/	/	01	/	/	القتل العمدى مع سبق الإصرار
01	/	/	/	/	/	01	/	القتل العمدى المتبوع بإنتحار
09	01	/	01	01	04	01	01	الضرب والجرح العمدى المفضى إلى الوفاة
01	01	/	/	/	/	/	/	القتل الخطأ
01	/	/	/	/	/	/	01	القتل العمدى مع سبق الإصرار المقترن بجريمة السرقة والكسر وإستعمال العنف والتهديد
73	12	06	11	09	12	09	14	مجموع جرائم القتل المرتكبة

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على المعطيات المقدمة من المصلحة الولائية لفرقة الشرطة القضائية بولاية عنابة- فرقة التحليل الجنائي-

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه رقم(05) نلاحظ أن جرائم القتل تنوعت بين القتل العمدى، القتل الغير العمدى، القتل مع سبق الإصرار، القتل مع سبق الإصرار والترصد.....وغير ذلك،- انظر للجدول أعلاه-، كما أنه لاحظنا تفاوت كبير في معدلات جرائم القتل المرتكبة. وقد لوحظ أنه من أكثر جرائم القتل إرتكابا هو: القتل العمدى والذي سجل(42 قضية)، وهذا العدد الكبير مقارنة مع عدد القضايا الأخرى يفسر لنا أن المجرم بغض النظر عن الدوافع الذي دفعته إلى الإعتداء على ضحيته وقتلها فهو يملك نية القتل والتخلص من ضحيته نهائيا دون الأخذ في عين الإعتبار لحجم العواقب المترتبة عن هذه الجريمة. هذا فضلا عن الضرب والجرح العمدى المفضى إلى الوفاة(09 قضايا)، القتل العمدى مع سبق الإصرار والترصد(08 قضايا)، القتل العمدى مع سبق الإصرار(05 قضايا)، القتل العمدى-قتل الأصول- (04 قضايا)، لنجد كل من القتل العمدى مع التردد، القتل العمدى المتبوع بتهديد قاصر، القتل العمدى المتبوع بإنتحار، القتل الخطأ، القتل العمدى مع سبق الإصرار المقترن بجريمة السرقة والكسر وإستعمال العنف والتهديد(قضية واحدة).

ومن خلال ما تم عرضه في الجدول أعلاه يمكن القول أن مثل هذا الحجم من جرائم القتل المرتكبة مع الإختلاف ما بين السنوات يفسر لنا أن مثل هذا النوع من الجرائم في تزايد وبشكل مستمر ولعل السبب في ذلك راجع إلى الظروف المحيطة بالمجرم القاتل، وكذا راجع بدرجة أولى إلى المجتمع الكبير بإعتباره هو المسؤول عن تكوين هذا السلوك الإجرامى لديه لعوامل مختلفة. لذا لابد من ضرورة الإهتمام بالمجرم أيضا بقدر الإهتمام بالجريمة والضحية بإعتباره عنصر مهم، ولا بد من متابعتها حتى لا يكرر مثل هذا السلوك مرة أخرى، وذلك إبتداءا من الأسرة وصولا إلى الإعلام.

6- الوصف العام لنوعية السلاح المستخدم في ارتكاب جرائم القتل بولاية عنابة:

جدول رقم(06): يوضح فيه نوعية سلاح ارتكاب جريمة القتل:

نوع سلاح الجريمة	السنوات	2012م	2013م	2014م	2016م	العدد الإجمالي
سلاح ناري		01	01	/	/	02
سكين مطبخ		01	/	05	03	09
لوحة خشبية		/	/	01	/	01
كرونداري		/	/	01	/	01
لم يتم تحديد نوع السلاح الأبيض		04	01	/	07	12
مطرقة		/	/	/	01	01
بواسطة حجر		01	/	/	/	01
سكب مادة البنزين		01	/	/	/	01
رمي من أعلى صخور البحر		/	/	01	/	01

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على المعطيات المقدمة من المصلحة الولائية لفرقة الشرطة القضائية بولاية عنابة- فرقة التحليل الجنائي-

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه رقم(06) والمتعلقة بنوعية السلاح المستخدم في تنفيذ جريمة القتل، نلاحظ مايلي أنه هناك تنوع في سلاح ارتكاب جريمة القتل والتي اختلفت من مجرم إلى آخر. فهناك من اعتمد على السلاح الناري، والبعض الآخر على السلاح الأبيض بأنواعه المختلفة (سكين مطبخ، لوحة خشبية، كرونداري، مطرقة، حجر)، في حين نجد البعض من المجرمين قد اعتمدوا على البنزين كوسيلة في ارتكاب جريمة القتل عن طريق حرقها والتي تعد كأداة من الأدوات المستعملة في قتل الضحية، أما البعض الآخر فقد إختار الرمي من أعالي الصخور كوسيلة لقتل ضحيته. ولكن ما يشار إليه هنا صحيح أن تحديد نوع السلاح في جرائم القتل مهم جدا كما هو مهم في جرائم أخرى، إلا أنه وبالرغم من الاختلاف في نوعية السلاح المستخدم في تنفيذ جريمة القتل وكذا باختلاف نوع جريمة القتل المرتكبة فهي في نهاية المطاف تؤدي إلى نتيجة واحدة وهي موت الضحية سواء كان قتل عمدي أو غير عمدي، وسواء كان سلاح أبيض أو أي نوع آخر من الأسلحة. كما نلاحظ أيضا على مدار السنوات المذكورة في الجدول أعلاه 2012م، 2013م، 2014م، 2016م، أن السلاح الأبيض بما فيها (سكين مطبخ، لوحة خشبية، كرونداري، مطرقة، حجر) يحتل المرتبة الأولى في كونه من الأكثر الأسلحة إستخداما في ارتكاب جريمة القتل والذي قدر العدد الإجمالي فيه ب 25، ولعل تفسير ذلك راجع إلى سهولة إقتناء السكين مثلا أو الحصول وبسهولة على باقي الأنواع الأخرى من الأسلحة البيضاء. ليأتي فيما بعد إستخدام السلاح الناري في المرتبة الثانية ب 02، ولنجد في الأخير المرتبة الثالثة كل من سكب مادة البنزين وكذا الرمي من أعلى صخور البحر ب 01 لكلى النوعين.

8.5 كيفية الحد من إنتشار جرائم القتل:

لاشك في أن إرتفاع معدلات الجريمة وبالأخص جرائم القتل في أي مجتمع من المجتمعات يعتبر مؤشر على مدى عدم التجانس والإستقرار الذي يمر به أي مجتمع من المجتمعات، وذلك راجع الى تدهور القيم والمعايير الإجتماعية، وكذا ضعف الضبط الإجتماعي ووسائله في السيطرة وضبط سلوك أفراد، اضافة الى دور الأسرة انطلاقا من سوء التنشئة الإجتماعية التي لها الدور أيضا في تكوين أفراد غير أسواء يميلون الى ارتكاب بعض السلوكات الإجرامية كجرائم العنف والتي تكون مرتبطة بجريمة القتل. وعلى هذا الأساس سنتطرق الى دور الأسرة، القانون، الإعلام، وفي كيفية تصديهم لمثل هذا النوع من الجرائم.

أ* دور المدرسة والأسرة في الحد من انتشار جريمة القتل: للحد من انتشار جريمة القتل في المجتمع الجزائري أصبح يتطلب في ذلك تكاتف كل شرائح المجتمع من أجل مواجهة تلك الجريمة، وذلك من خلال جهد جماعي يتكامل فيه ويتشارك فيه أيضا جميع مؤسسات المجتمع المدني بحيث يتم التوعية والتثقيف بثقافة التسامح والمحبة والإخاء واعتماد الحوار كأسلوب حضاري في التعاطي ومعالجة المشاكل، مع عزل ومحاصرة كل العناوين والرموز بمختلف مسمياتها التي تستغل المنابر ودور العبادة للتحريض ونشر الفتن، بدلا من حض الناس على التكتف والتضامن وتعزيز الوحدة والتلاحم بين كل مكونات المجتمع. إن الحل لهذا العنف المتصاعد لا يتأتى من خلال العمل الإستعراضي والإعلامي فقط، بل نحن بحاجة الى جهد جدي وحقيقي لكي يتم محاصرة هذه الظاهرة والتقليل من مخاطرها. وهنا يجب العمل على تأسيس مجالس أو لجان ذات اختصاص للسلم الأهلي والمجتمعي، وهذه المجالس المشكلة تأخذ على عاتقها القيام بوضع لوائح وأنظمة ورؤى لكيفية معالجة ظاهرة العنف، ويجب أن تتم المعالجة من خلال الوحدات الإجتماعية القاعدية. فالمناهج التعليمية مثلا في المدارس ضمن مادة التربية الوطنية تخصص دروس لنشر قيم التسامح والمحبة واحترام الآخر وحل الخلافات من خلال الحوار كأسلوب حضاري، وكذلك على رجال أن يؤكدوا في خطبهم الدينية والإرشادية في الجوامع على قيم التسامح والمحبة واحترام الآخر. أيضا تلعب الأسرة دورا كبيرا في الحد من ظاهرة العنف والقتل، من خلال مراقبة سلوك وتصرفات أبناءهم، ومحاولة تلبية احتياجاتهم التي يحاولون تلبيتها بعيداً عن الأسرة فيقعوا في الجريمة، فالأسرة هي التي بيدها الحل. وعن الدور الذي تلعبه - الأسرة - كونها اللبنة الأساسية لبناء المجتمع فان المشاركة الفعلية والتخطيط والمناقشة وتوزيع الأدوار داخل الأسرة هو الحل لتجاوز جميع العقبات وتلبية الاحتياجات العملية والإستراتيجية. إذ أن خطورة إلقاء اللوم والمسؤولية على فرد واحد يزيد في ذلك الفجوة بين الأفراد، لذا لابد من جميع أفراد الأسرة حتى الأطفال المشاركة الحقيقية والفاعلة لأن مشاركة الجميع بالحوار تؤدي إلى التفهم والإحتواء.

ب* دور القانون في الحد من انتشار جريمة القتل: لابد من تعزيز ثقافة اللجوء للقانون خاصة في الخلافات العائلية والشخصية وذلك من أجل أن يكون القانون هو الفاصل في المنازعات الإجتماعية، لأن هناك غياباً لثقافة احترام القانون. فالقانون ثقافة وقناعة قبل أن يكون نصوصاً ملزمة، وتفكك النسيج الإجتماعي وتراجع القيم والمبادئ وضعف الوازع الديني والأخلاقي كل ذلك يساهم بشكل كبير في انتشار جرائم العنف وأخذ القانون باليد. بالإضافة لعدم فاعلية كثير من النصوص القانونية في قانون العقوبات وقدمها وعدم ملاءمتها للواقع الحالي، والبطء في البت في القضايا والفصل فيها نتيجة ضغط العمل في المحاكم. وهذا ما أصبح يشهده مجتمعنا في الوقت الحالي انتشار وتفاقم كبير لجرائم القتل وذلك نتيجة عدم تطبيق قوانين صارمة تردع بها القاتل وتجنب افراد المجتمع الآخرين من ارتكابها. لذا لابد من الضرورة الملحة الى التعديل في اللوائح القانونية وفرض عقوبات قاسية على مرتكبي مثل هاته الجرائم حتى نعمل على الأقل من الحد منها وتفاقمها.

ج* دور وسائل الإعلام في الحد من انتشار جريمة القتل: تلعب وسائل الإعلام دورا مهما ورئيسي في الحد من ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع الجزائري بمختلف أنواعها، وذلك من خلال برامج التوعية والتثقيف وتسلط الضوء على مشاكل وهموم الناس بهدف إيجاد حلول لها. وتوعيتهم بمدى خطورة جريمة القتل على الفرد والمجتمع ككل وما تخلفه

من أضرار سلبية، وعلى ضرورة أيضا اتباع أساليب تنشئة صحيحة حتى تجنب في ذلك من تكوين أفراد غير أسوياء.(منصور أبو كريم، 2018م، ص ص 24-28).

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه حول جريمة القتل والخصائص الشخصية والديمغرافية لمرتكبي جريمة القتل لابد من الإشارة إلى أن تحليل وقائع الجريمة لا تقتصر فقط على معرفة الدافع وراء ارتكاب جريمة القتل، بل لابد من البحث والتحليل في شخصية المجرم القاتل وفي خصائصه وسماته حتى نتمكن من إعطاء ملمح خاص عن مرتكبي جرائم القتل وتمييزهم عن باقي المجرمين المرتكبين لجرائم أخرى. وكذا إعتبار أن صفات المجرم القاتل من بين العناصر المهمة في فك لغز جرائم القتل، لذا لابد من البحث المتعمق في هذا المجال حتى نتمكن من تحديد وبدقة أكثر لخصائص مرتكبي جرائم القتل، على غرار العوامل المؤدية إلى ارتكابه لهذا السلوك الإجرامي.

قائمة المراجع:

- 1- غادة بنت عبد الرحمن الطريف: جرائم الخادعات بالمجتمع السعودي - دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة الرياض-، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 27، العدد 53.
- 2- جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان: الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2001م.
- 3- قواسمية محمد عبد القادر: جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992م.
- 4- السرخسي: المبسوط، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد 12، الجزء 13، 1993م.
- 5- خوجة الريامي: مفهوم القتل واشكالياته الطبيعية- دراسة في فلسفة الخلاق التطبيقية -، ط1، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، 2006م.
- 6- حمود نوار النمر: جريمة القتل في المجتمع السعودي، مجلة دراسات وأبحاث، الصادرة من جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 07، العدد 19، 2015م.
- 7- محمد محروس محمد الشناوي: جريمة القتل داخل العائلة - دراسة نفسية اجتماعية من واقع الجرائم المنشورة في الصحف المصرية-، المجلة العربية للدراسات الأمنية، الصادرة عن دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد 04، العدد 07، ربيع الثاني 1409هـ.
- 8- سارة بنت بركات مقاط الجوير: دوافع جريمة القتل لدى الرجال والنساء في المجتمع السعودي- دراسة ميدانية على عينة من السجناء بمنطقة الرياض-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.
- 9- جميل وصفي جميل طوطح: جرائم القتل في محافظات غزة- دراسة في جغرافية الجريمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الجغرافيا، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، الجامعة الإسلامية، غزة، اشراف أشرف حسن شفقة، 2015م.
- 10- أحمد بن عوض خلف العنزي: العوامل الاجتماعية والشخصية المؤدية الى ارتكاب جريمة القتل لدى الرجال - دراسة ميدانية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تأهيل ورعاية اجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، اشراف جعفر بن محمد شفلوت، 1438- 1439هـ.
- 11- عمار سليم عبد العلواني: جريمة قتل الأصول الأسباب والخصائص الاجتماعية - دراسة ميدانية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير آداب في علم الاجتماع، كلية الآداب- قسم علم الاجتماع-، جامعة بغداد، اشراف د. نبيل نعمان التكريتي، 2005م.
- 12- أشرف حسن محمد شفقة: محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة- جرائم القتل-، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، الصادرة من جامعة فلسطين، العدد الثالث، جويلية، 2012م.
- 13- آمنة النوي: الإجهاد الصدمي لدى الشاهد على جريمة القتل أو خيانة زوجية- دراسة ميدانية على حالات من شهود جرائم القتل أو الخيانة-، ماجستير علم النفس الجنائي، جامعة المسيلة، 2013م.
- 14- سميحة نصر : العنف في المجتمع المصري" دراسات العنف ببلوجرافيا شارحة للدراسات العربية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، الجزء الأول، القاهرة، 1994م.
- 15- سليمان فايز قديح: الظروف الأسرية وعلاقتها ببعض خصائص الشخصية لدى مرتكبي جريمة القتل في سجن غزة المركزي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الآداب ، قسم علم النفس، ضمن برنامج مشترك بين جامعة عين شمس وكلية التربية بغزة، 2003م.

- 16- انعام سعيد فضل الله ابراهيم: بعض السمات الشخصية لمرتكبي جريمة القتل بسجن كوبر وعلاقتها ببعض المتغيرات، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، اشراف أسماء سراج الدين فتح الرحمن، 2011م.
- 17- تقوى حسن محمد: بعض سمات الشخصية السيكوباتية لدى مرتكبي جرائم القتل العمد وعلاقتها ببعض المتغيرات- دراسة تطبيقية على نزلاء سجن مدينة الهدى الإصلاحية في الفترة 2015/2017-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس الجنائي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، اشراف أماني عبد الله علي، 2017م.
- 18- أحمد محمد خليفة: مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي، دار المعارف، القاهرة، 1962م.
- 19- ناجي محمد هلال: الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2018م.
- 20- محمود نجيب حسني: دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982م..
- 21- أحمد هارون وآخرون: الجريمة والسلوك الإجرامي، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2009م.
- 22- منصور أبو كريم: دراسة حول جرائم القتل في غزة - احصائيات وتداعيات-، مركز رؤية للدراسات والأبحاث، دائرة الأبحاث والدراسات، فلسطين، 2018م، ص ص 24-28.
- 23- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ملامح جريمة القتل، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1970م.